إقتصاد

داود رمال
aborami20@hotmail.com

جورج كنعان: إقتصاد الكاش وضعنا أمام خطر التصنيف الرمادي

تتناسل الازمات في لبنان ربطا بالاستعصاء السياسي، والاخطر هو الانعكاس السلبي جدا لهذه الازمات على الوضعين الاقتصادي والمالي، على الرغم من القدرات الاستثنائية للبنانيين، التي وفرت ديناميكية كبيرة في التعامل مع هذا الواقع الخطير. الا ان التباطؤ في ايجاد الحلول السياسية كممر الزامي لبدء مرحلة التعافي، سيؤدي الى نتائج كارثية محققة

لا يتوقف رئيس جمعية المصرفيين العرب في بريطانيا جورج كنعان عن بث الروح التفاؤلية بحاضر لبنان ومستقبله، اقتصاديا وماليا، مستندا الى وقائع تؤشر الى حقيقة ان اللبناني قادر وبسرعة فائقة على طي صفحة الانكسار والانطلاق في مسارات النهوض والبناء.

"الامن العام" التقت كنعان وسألته عن مستجدات لبنان الاقتصادية والمالية، وعن امكان تصنيفه في المنطقة الرمادية، فوجدته على مزيد من التفاؤل الذي يربطه بالانفراج السياسي.

■ ما هو توصيفكم للوضعين الاقتصادي والمالي في لبنان؟

□ نفاجأ من ديناميكية ومرونة الوضعين الاقتصادي والمالي، كذلك بتقدمهما رغم كل الصعوبات، والتي من ابرزها: عدم وجود نظام مصرفي يساعد على العمل والاستثمار، عدم وجود دولة اي غياب الموظفين عن كل ادارات ومؤسساتها لاسيما تلك التي تتصف بطابع اقتصادي ومالي، مما يعيق تسيير امور الناس وتيسيرها من المواطنين او الوافدين من اجل الاستثمار، والفوضى السياسية القائمة والتي تنعكس خللا بنيويا في عمل كل مؤسسات الدولية. قد يسأل سائل لماذا هذه الديناميكية والمرونة؟ الجواب هو ان لبنان لم يعد من البلدان الاغلى في العالم، بل نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار، فان المقارنة بين ما قبل الانهيار المالي وما هو قائم حاليا، يظهر ان مَن يملك الدولار يعيش بتكلفة اقل بكثير من السابق. كما ان العمالة صارت رخيصة، وهذا يشجع الصناعيين على الاستثمار في لبنان. مع الاشارة الى ان العمالة التي صارت رخيصة هي من مستوى جيد مهنيا وعلميا. هذا ما يجذب المستثمر الصناعي الذي يريد انتاجا مميزا قابلا للتصدير، بالاضافة الى غلاء المواد المستوردة من الخارج، مما يدفع الى انتاجها في لبنان بتكلفة اقل وبربح جيد. السبب الاخر ان الاستثمار في لبنان يعني مخاطرة مالية وسياسية، وثمة مخاطرة سياسية على المستويين الداخلي والخارجي، مما يدفعني الى الاعتقاد بأن اصحاب رؤوس الاموال لديهم ثقة بقدرة الردع اللبنانية في مواجهة اسرائيل. من هذا المنطلق تنتفي المخاطرة الخارجية، اما على المستوى الداخلي فانه ثبت ان مؤسسة الجيش والمؤسسات الامنية الاخرى قادرة على حماية الاستقرار الامني والسلم الاهلي بالكامل وبقدرة فائقة، كون الخسائر البشرية محدودة جدا وفي كثير من الاحيان معدومة، علما ان هذا الامساك الامني لم يؤد الى الحد من الحريات العامة.

■ ماذا عن التدفق المالي الى لبنان وما مصادره؟

□ هذا التدفق هو الامر اللافت والمهم، اذ ان السيولة متوافرة وبشكل كبير. التقديرات انه يوجد نحو 10 مليارات دولار (كاش) بين ايدي الشعب اللبناني، وهذا امر غريب في ظل غياب نظام مصرفي. الفضل في هذا التدفق الى المغتربين والى التصدير الزراعي والصناعي من لبنان والذي ناهز 4 مليارات دولار، ناهيك بمغادرة العقول والخبرات الشابة اللبنانية الى الخارج لاسيما الدول العربية، وهذا يعتبر تصديرا لخدمات هؤلاء وان الى فترة زمنية معينة. بالتالي، هناك تطور ايجابي على مختلف الصعد في الاقتصاد اللبناني.

■ ما هي المخاطر التي قد تواجه الوضعين الاقتصادي والمالي؟

□ المزيد من التدهور السياسي، بمعنى فقدان امكان ايجاد حل للازمة السياسية التي يعيش لبنان في ظلها. فعلى الرغم من سوء الوضع السياسي، الا ان اللبنانيين يعيشون على امل ان الافرقاء السياسيين لا بد سيتفقون وان الخارج سيتدخل لانتاج نظام ثابت. هذا الامل مهم جدا، لكن فقدانه سيشكل خطرا كبيرا، الامر الذي يفرض على الافرقاء التفكير بعمق. الخطر الاخر هو الاعتماد على اقتصاد الـ"كاش"، لانه يفتح المجال امام عمليات غسيل الاموال وغيرها من الجرائم المالية المعروفة، ويصبح كل الاقتصاد وكل حركة اقتصادية الى الخارج محل شبهة لدى الدول حول مصدر الاموال، وهذا ما وضعنا امام خطر التصنيف في المنطقة الرمادية، وفقا لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF).

■ ما هي مخاطر دخول لبنان المنطقة الرمادية؟

□ علاقة لبنان تاريخيا مع مجموعة العمل المالي كانت ممتازة من خلال مصرف لبنان، والنظام المصرفي اللبناني كان قائما على أسس متينة لجهة مكافحة الجرائم المالية، لاسيما التهرب الضريبي وتبييض الاموال. لكن في وضعنا الحالي، شئنا ام أبينا، فاننا نعتمد اقتصاد "الكاش"، وعلى الجهات المعنية في لبنان الاقرار امام مجموعة العمل المالي بأنه لا خيار متوافرا حاليا غير اعتماد هذا الاقتصاد. لا مصارف لدينا، علما انها تطبق كل ما هو مطلوب منها على هذا الصعيد، لكن هل هذا يكفي؟ الامر مرهون بانتهاء المجموعة من درس الوضع اللبناني، وحينها يتقرر على ضوء المعطيات الثابتة اذا كان سيوضع على اللائحة الرمادية ام اللائحة السوداء، وهي الاشد خطورة. ان دولة الامارات العربية المتحدة موضوعة على اللائحة الرمادية وهي تتصرف على اساس ايجاد حلول لهذه المشكلة، مستعينة باختصاصيين ومستشارين وشركات من كل انحاء العالم للاجابة عن اسئلة المجموعة تمهيدا لرفع اسمها عن اللائحة الرمادية، ويبدو ان لا تأثير على الامارات جراء بقائها في اللائحة الرمادية نظرا الى موقعها الاقتصادي، بينما لا ينطبق ذلك على لبنان الذي يعاني من ازمات متتالية، لذلك وضعه على اللائحة سيؤثر بشكل سلبي وكبير على الوضعين الاقتصادي والمالي.

رئيس جمعية المصرفيين العرب في بريطانيا جورج كنعان.

■ كيف يمكن تفادي وضعه على اللائحة الرمادية؟

□ اول ما هو مطلوب الوفاق والاتفاق السياسيين، وانتخاب رئيس جمهورية والاتيان برئيس حكومة وحكومة ومجموعة من الموظفين الكبار في المواقع الاساسية يؤلفون كتلة متراصة تعمل على البرنامج ذاته. ثانيا، على فريق العمل وضع خطة اقتصادية لتغيير المسار في البلد ومنع الانهيار. هذه الحكومة مع فريق العمل سيعطيان ثقة كبيرة للقطاع الخاص، وسنشهد تعاظما في التعافي والخروج من الازمة. لكن لا بديل من خطط واصلاحات، واول هذه الاصلاحات يجب ان يطاول النظام

> **يجب اتخاذ قرار نهائي بعدم الاستدانة وتحديدا بالعملة الاجنبية**

الضريبي مع اصلاحات عميقة جدا في وزارة المال، واتخاذ قرار حاسم لا رجعة عنه بعدم اللجوء الى الاستدانة، خصوصا من الخارج وعلى وجه التحديد عدم الاستدانة بالعملة الاجنبية. لقد بني البلد بعد الاستقلال من دون ان يترتب على الخزينة العامة اي قرش دين، وكان هناك على الدوام فائض في خزينة الدولة تم استخدامه لشراء الذهب، الذي يعتبر ركيزة من ركائز النهضة الجديدة. علينا وضع خطط للبنى التحتية مرتبطة بالخارج لاسيما سوريا وعمقنا العربي، وعلينا تحديد علاقاتنا مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع تركيا، لان الاقتصاد المتعافي يحتاج الى بنى تحتية اساسية خصوصا قطاع الاتصالات والمواصلات والنقل والكهرباء وغيرها. المطلوب ايضا خطط بيئية كون لبنان بلدا سياحيا تشمل البحر والانهار والجبال، مترافقة مع مخطط عمراني يوقف استباحة الاسمنت لكل شيء، والاهم وضع خطة لكل قطاع اقتصادي يحدد مصيره ومصلحة الدولة فيه.

■ ماذا يعني الترخيص لمصارف جديدة؟

□ هناك 5 مصارف تقدمت بطلب تراخيص جديدة، تدور كلها في فلك الـ"ديجيتال بنك". هنا نسأل عن طبيعة علاقة هذه المصارف الجديدة مع مصرف لبنان والتي يجب ان تكون علاقة محدودة جدا، اذ يمكن ان تكون المكاتب الرئيسية لهذه المصارف في بيروت وتحفظ الداتا في لبنان، وتقدم خدماتها عبر الصراف الالي والصرافين الى عموم الناس، وتقرض الشركات التي تصدر، اي لديها مصادر خارجية للدخل او مصادر داخلية انما بالعملات الاجنبية. يمكن لهذه المصارف ان تضع اموالها لدى المصارف الاجنبية المراسلة، وهي ستؤدي الى سد فراغ موجود لجهة تقديم خدمات للناس والشركات المصدرة التي تحتاج الى خدمات مصرفية خصوصا في الوقت الراهن. تحتاج مصارف مماثلة الى شركاء اجانب من مصارف ومؤسسات عالمية، مثل البنك الاوروبي للتنمية واعادة الاعمار. المهم ان تكسب هذه المصارف ثقة المودع، وان يتأكد بعدم وجود مخاطر على وديعته.

■ اليس الاجدى اعادة هيكلة القطاع المصرفي قبل اعطاء تراخيص جديدة؟

- المخطط الاهم هو ما الذي سنفعله بالنسبة الى النظام المصرفي اللبناني الذي كان زاخرا بالخبرات والكفايات الكبيرة. يجب عدم الاستغناء عنها بل استخدامها في اعادة احياء القطاع المصرفي بطريقة ابداعية، وهذا يتطلب الاجابة عن اسئلة اهمها السؤال المركزي: هل نحتاج الى هذا العدد الكبير من المصارف؟ لا اعتقد ذلك، واذا كنا نريد هذا العدد يجب ان تكون الاختصاصات مختلفة وليس نسخة طبق الاصل عن بعضها البعض، بل نحتاج الى مصارف كبيرة تعمل مع عامة الشعب، والى قطاع مصرفي متخصص بالخدمات المالية لكبار الاغنياء حتى نلعب دورا في خدمة المنطقة وكبار المتمولين فيها، اضافة الى نظرائهم من اللبنانيين بحيث نقدم لهم خدمات استثمارية. كما علينا انشاء مصارف للاستثمار، اي انشاء مصارف بحيث يعمل كل مصرف لسوق محددة.